

أصول الفقه

[74] (الثانية) - قوله تعالى في سورة البقرة 143 والمائدة 53: (فاستبقوا

الخيرات) فان الاستباق بالخيرات عبارة أخرى عن الاتيان بها فورا . و (الجواب) عن الاستدلال بـكلتا الآيتين: ان الخيرات وسبب المغفرة كما تصدق على الواجبات تصدق على المستحبات أيضا ، فتكون المسارعة والمسابقة شاملتين لما هما في المستحبات أيضا . ومن البديهي عدم وجوب المسارعة فيها ، كيف وهي يجوز تركها رأسا . وإذا كانتا شاملتين للمستحبات بعمومهما كان ذلك قرينة على ان طلب المسارعة ليس على نحو الالتزام . فلا تبقى لهما دلالة على الفورية في عموم الواجبات . بل لو سلمنا باختصاصهما في الواجبات لوجب صرف ظهور صيغة افعل فيها في الوجوب وحملها على الاستحباب ، نظرا إلى انا نعلم عدم وجوب الفورية في اكثر الواجبات ، فيلزم تخصيص الاكثر باخراج أكثر الواجبات عن عمومها . ولاشك أن الاتيان بالكلام عاما مع تخصيص الاكثر واخراجه من العموم بعد ذلك قبيح في المحاورات العرفية ويعد الكلام عند العرف مستهجنا . فهل ترى يصح لعارف بأساليب الكلام ان يقول مثلا: (بعت اموالي) ، ثم يستثني واحدا فواحدا حتى لا يبقى تحت العام إلا القليل ؟ لا شك في أن هذا الكلام يعد مستهجنا لا يصدر عن حكيم عارف . اذن ، لا يبقى مناص من حمل الآيتين على الاستحباب . 8 - المرة والتكرار * واختلفوا أيضا في دلالة صيغة افعل على المرة والتكرار على أقوال ،

_____ (*) المرة والتكرار لهما معنيان: (الاول):

الدفعة والدفعات ، (الثاني): الفرد والافراد . والظاهر أن المراد منهما في محل النزاع هو المعنى الاول . والفرق بينهما أن الدفعة قد تتحقق بفرد واحد من الطبيعة المطلوبة ، وقد تتحقق بأفراد متعددة إذا جئ بها في زمان واحد . فلذلك تكون الدفعة أعم من الفرد مطلقا ، كما أن الافراد أعم مطلقا من الدفعات ، لان الافراد - كما قلنا - قد تحصل دفعة واحدة وقد تحصل بدفعات .
